E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/36
2 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مقدم من المقرر الخاص باولو سيرجيو بينهيرو

موجز

أنشـــأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٥٨ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في مـــيانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ٢٠٠٤/٦١ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٠٠٤/٢٦٦).

وطلبـــت اللجـــنة إلى المقرر الخاص في قرارها ٢٠٠٤/٦١ أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين (الفقرة ٦(أ)). وبناء على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتا إلى الجمعية العامة (A/59/311). أما التقرير الحالي فيقدَّم أيضاً بناء على الطلب السالف ذكره ويستند إلى المعلومـــات التي تلقاها المقرر الخاص إلى غاية ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويتعين أن يُقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعذر على المقرر الخاص القيام ببعثة لتقصي الحقائق في ميانمار. وبالنظر إلى الـــتغيرات التي طرأت مؤخراً على حكومة ميانمار، يأمل المقرر الخاص أن تتعاون الإدارة الجديدة معه، بطرق منها دعوته لاستئناف زياراته إلى البلد.

ويرى المقرر الخاص أن تصريحات وأعمال الإدارة الحالية لا توحي بأي توجه سياسي جديد في ما يتصل بعملـــية المؤتمـــر الوطني. وسيواصل المقرر الخاص متابعة العملية عن كثب وسينتظر استئنافها قبل أن يقيّم تأثير التغييرات القيادية التي حدثت مؤخراً على مستقبل خارطة الطريق.

ويمكـــن للمؤتمر الوطني أن يعزِّز التقدم السياسي صوب إرساء الديمقراطية المقرر في خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة. وبالرغم من اعتراف المقرر الخاص بالجهود المبذولة والإنجازات المحققة حتى الآن، فإنه يؤكد أن من اللازم تحقيق المزيد من أجل بلوغ أهداف خارطة الطريق. وكان المقرر الخاص، في تقاريره السابقة، قد أعرب عـــن قلقه إزاء العملية وما ستفضي إليه التعددية والمشاركة في المؤتمر الوطني بعد استئنافه، إذ يعتقد أنه لا تزال هـــناك حاجة إلى القيام ببعض التعديلات التي من شأنها أن تجعل من دورته التالية منتدى فعليا لتحقيق المصالحة الوطنية والانتقال السياسي بمشاركة ممثلين أساسيين من جميع المنظمات الشرعية. ويعتقد المقرر الخاص أن التوصل إلى حد دائم للمأزق السياسي الذي وصل إليه البلد يقتضي أن تبذل جميع العناصر الفاعلة جهوداً مقنعة على نحو يضـــمن انضمام الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب إلى عملية المؤتمر الوطني. ويعتقد المقرر الخـــاص أيضاً أنه ينبغي عدم تأخير عملية إرساء الديمقراطية الجارية حالياً في ميانمار، ذلك أنه لا سبيل لتحقيق التفاهم والاستقرار والتقدم إلا بإقرار نظام حكم ديمقراطي بالفعل، تُراعى في ظله اهتمامات مختلف الفئات.

ونظراً لبقاء عدد كبير من المعتقلين السياسيين محتجزا في السجن، وقضاء الكثيرين منهم عقوبات طويلة الأمـــد، يرحـــب المقرر الخاص بإفراج الحكومة مؤخراً عن بعضهم، لكنه يؤكد مجددا على أنه لا مجال لتحقيق المصـــالحة الوطنية وسيادة القانون إلا بالإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين. وبين المقرر الخـــاص في تقاريره السابقة أنه سيكون من الصعب جداً بل من المستحيل مباشرة عملية تغيير دون الإفراج عن

السجناء السياسيين، والكف عن احتجاز أشخاص لم يرتكبوا من ذنب سوى التعبير عن آرائهم أو إخضاعهم لمحاكمات غير عادلة دون أن تتوفر لهم مساعدة قانونية أو أبسط عناصر المحاكمة وفق الأصول القانونية.

ويود المقرر الخاص أيضاً أن يكرر أن رد الحرية للأحزاب السياسية والأطراف المشاركة في وقف إطلاق النار كي تعمل وتقوم بأنشطة سياسية سلمية شرطٌ آخر من شروط إرساء عملية جدية للمصالحة الوطنية والانتقال السياسي. إذ لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ من بيئة مقيدة يحكمها طرف واحد.

ويجب على الحكومة، إذا كانت تحدوها رغبة صادقة في نصرة السلم والتنمية والعدل في مناطق الأقليات العرقية المتأثرة بالصراع المسلح، أن تنظر بجدية في ما يُدّعى ارتكابه من انتهاكات في حق مدنيين في هذه المناطق. ويعتقد المقرر الخاص أن في مصلحة الحكومة أن تضع آليات فعالة لمساءلة أفراد الجيش بخصوص الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان بغية ضمان حماية السكان المدنيين. ويجب التحقيق في الادعاءات وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات ومحاكمتهم وإدانتهم، ولذلك، من المهم أن يكون هناك اتساق في معالجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان: إذ يجب ألا تكون هناك مجموعة من المعايير أو الشروط تخص الأطراف الحكومية ومجموعة أخرى تخص الجماعات المسلحة. وطالب المقرر الخاص في تقاريره على الدوام بأن تُحمّل الأطراف الحكومية والجماعات المسلحة المسؤولية على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً أن تُعالَج مسألة الإفلات من العقاب معالجة مناسبة، فيما يتصل بأحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ التي وقعت في ديبايين، وأن يُسلّم المسؤولون عنها إلى العدالة.

ويبقى المقرر الخاص مقتنعا بوجود حاجة ملحة إلى إعادة إقرار محور اهتمام مشترك بين فعاليات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتنسيق جميع المبادرات السياسية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن اللازم أكثر من أي وقت مضى أن تركز جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، على استمرار الحوار والتفاوض مع حكومة ميانمار. ورغم التغيرات التي حدثت مؤخراً في حكومة ميانمار، يرى المقرر الخاص أن على جميع العناصر الفاعلة أن تواصل العمل معا على معالجة مسائل غير سياسية و/أو اجتماعية من قبيل تلك المشمولة ببرامج المساعدة التي يمولها الصندوق العالمي، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وثمة حاجة ملحة في ميانمار إلى الشروع في عملية مشاورات منظمة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بالسياسات. وسيتسنى تطبيع الحياة السياسية بسرعة أكبر إذا اتخذت تدابير أكثر جرأة بمساعدة المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف. وفي ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثمة دواع للقلق يمكن للحكومات وعلماء الاقتصاد والأحزاب السياسية وفعاليات أخرى معالجتها، بمساعدة ومشورة الأمم المتحدة والوكالات الدولية والدول المجاورة على نحو يسهل اندماج ميانمار في الهياكل المالية والاقتصادية الدولية.

ويشدد المقرر الخاص على أن اكتمال الانتقال السياسي لن يعقبه زوال جهاز الدولة وموظفيها بين عشية وضحاها. وعلى غرار ما حدث في كثير من عمليات الانتقال الديمقراطي في القرن العشرين، حتى في أعقاب الحكم العسكري المباشر، سيبقى العديد من موظفي الدولة ومسؤوليها من ذوي الخبرة في إدارة شؤون البلد، ومن

بينهم قضاة ونواب عامون وقادة في الجيش، في مناصبهم حفاظا على الاستقرار. وفي بلدان أخرى من جنوب شرقي آسيا، أدت العمليات الانتقالية تدريجياً إلى إدخال تحسينات على الديمقراطية القائمة على المشاركة، والانتخابات، ومعايير العمل، وحقوق الإنسان. ويعتقد المقرر الخاص أن من العبث أن ينتظر المجتمع الدولي انتهاء الانتقال السياسي كي يتعاون على إنجاز مبادرات تهدف إلى الرقي بمعيشة الضعفاء في ميانمار وأن يظل الشعب تحت رحمة اكتمال عملية إرساء الديمقراطية.

ويمكن النظر في الوقت نفسه في العديد من الإصلاحات التي يعزز بعضها بعضا، بغية حث الإصلاح السياسي، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية؛ وخصخصة المؤسسات العامة وزيادة فعاليتها؛ وتدابير مكافحة الفساد؛ ومعالجة مشكلة الاقتصاد الخفي؛ وإصلاح قطاع التعليم؛ والنهوض بالرعاية الصحية، بما في ذلك مسألة الوصول إلى تلك الرعاية؛ وتسريح قدماء المحاربين وإعادة إدماجهم في وظائف منتجة داخل المجتمع؛ وحماية البيئة؛ وتوفير شبكات الأمان لمن يُحتمل أن تتجاوزهم عملية الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، بمن فيهم الفقراء والنساء والشباب والمسنون والأقليات العرقية والمعوقون.

وينبغي أيضاً إيلاء الأولوية إلى التصديق على الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان به، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والبروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل والمتعلقان باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

المحتويات

	الفقـــــرات	*الصفحة*
موجز		٢
مقدمة	٢-١	٦
أولاً - أنشطة المقرر الخاص..	٦-٣	٦
ثانياً - عملية المؤتمر الوطني	٢١-٧	٧
ألف - المستجدات	١٣-٧	٧
باء - مشاركة القوميات العرقية في المؤتمر الوطني	١٨-١٤	٨
جيم - مشاركة الأحزاب السياسية في المؤتمر الوطني..........................	٢١-١٩	١٠
ثالثاً - التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان	٤٥-٢٢	١٠
ألف - ممارسة الحقوق والحريات الأساسية	٢٥-٢٢	١٠
باء - السجناء السياسيون...	٣٢-٢٦	١١
جيم - إقامة العدل..	٣٦-٣٣	١٣
دال - حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية	٤٢-٣٧	١٤
هاء - الجنود الأطفال..	٤٥-٤٣	١٦
رابعاً - التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من أعضاء مجتمع مانحي المساعدة	٥٢-٤٦	١٦
خامساً - الملاحظات الختامية والتوصيات	٦٤-٥٣	١٨

مقدمـــــة

١- أنشـــأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٥٨، ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في مـــيانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ٢٠٠٤/٦١ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٠٠٤/٢٦٦).

٢- وطلبــت اللجـــنة إلى المقرر الخاص في قرارها ٢٠٠٤/٦١ أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين (الفقرة ٦(أ)). وبناء على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة (A/59/311 المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤). أما التقرير الحالي فيقدَّم أيضاً بناء على الطلب السالف ذكره ويستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص إلى غاية ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويتعين أن يُقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

أولاً - أنشطة المقرر الخاص

٣- قدم المقرر الخاص تقريره المؤقت إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. واجتمع المقرر الخاص، عندما كان في مقر الأمم المتحدة، مع كبار موظفي الأمانة وحكومة ميانمار لمناقشة الأمور المتصـــلة بتنفـــيذ ولايته. وعقد المقرر الخاص، في الوقت ذاته، مشاورات مع ممثلي عدد كبير من الدول الأعضاء وتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. كما عقد جلسات إحاطة إعلامية.

٤- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعذر على المقرر الخاص القيام ببعثة لتقصي الحقائق في ميانمار. وبين المقرر الخاص، في الخطاب الذي ألقاه أمام لجنة حقوق الإنسان، في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، أنه رغم عدم تمكنه مـــن زيارة البلد منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فقد وافقت السلطات من حيث المبدأ على السماح لـــه بالـــزيارة وأنه يحاول الاتفاق معها على مواعيد تُناسب الطرفين. وطلب المقرر الخاص تعاون حكومة ميانمار في مناســـبات عديـــدة منذ ذلك الحين، لكنه لم يتلق حتى الآن أي دعوة للعودة إلى البلد. وبالنظر إلى التغيرات التي طـــرأت مؤخـــراً على حكومة ميانمار، يأمل المقرر الخاص أن تتعاون الإدارة الجديدة معه بعدة طرق منها دعوته لاستئناف زياراته إلى البلد.

٥- وقـــام المقرر الخاص، منذ تقلد ولايته في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بستّ زيارات إلى ميانمار وأعـــد تقارير عن استنتاجاته بكل ما أوتي من موضوعية. واعترف المقرر الخاص بحدوث تطورات إيجابية وأحاط عـــلما بالجهود المبذولة وقدم توصيات بشأن بواعث القلق. ورغم تعذر الوصول إلى البلد خلال السنة الماضية، حاول المقرر الخاص اتباع أساليب العمل ذاتها، كما يتجلى في بياناته وتقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقـــوق الإنســـان. وسواء تسنى للمقرر الخاص الوصول إلى البلد أم لم يتسن، فسيعمل المقرر الخاص على تنفيذ ولايته بنفس روح الاستقلالية والنزاهة والتضامن مع شعب ميانمار. غير أن تعذر الوصول إلى البلد يعوق سير عمله ويؤثر سلباً على قدرته على الاضطلاع بولايته.

٦- ويعمل المقرر الخاص، في أداء ولايته، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام في ميانمار الذي يعقد معه مشاورات منتظمة. وكُثفت هذه المشاورات في عام ٢٠٠٤، نظراً لصعوبات الوصول إلى ميانمار، التي واجهها أيضاً المبعوث الخاص الذي لم يتمكن هو الآخر من العودة إلى ميانمار منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٤.

ثانياً - عملية المؤتمر الوطني

ألف - المستجدات

٧- استأنف المؤتمر الوطني أعماله لمدة ثمانية أسابيع من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعد توقف دام ثماني سنوات. وتابع المقرر الخاص عن كثب التطورات التي مهدت لعقد المؤتمر الوطني وأعماله، وأبدى بعض الملاحظات في آخر تقريرين قدمهما إلى اللجنة والجمعية العامة (E/CN.4/2004/33، الفقرات من ٢٧ إلى ٣٦ وA/59/311، الفقرات من ٧ إلى ١٦). ويقدم المقرر الخاص، في ما يلي، المزيد من التفاصيل عن عملية المؤتمر الوطني، بما في ذلك أعماله وتشكيله، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة وقت كتابة هذا التقرير.

٨- وأكدت حكومة ميانمار للأمين العام، في رسالتها المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنها "ستبذل قصارى جهدها من أجل كفالة نجاح المؤتمر والنجاح بالتالي في صياغة دستور ديمقراطي واعتماده بتنظيم استفتاء بشأنه. وبعد ذلك، ستعقد انتخابات حرة ونزيهة يختار خلالها شعب ميانمار قادته".

٩- بالرغم من تغيير رئيس الوزراء في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تعهدت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء الجديد الجنرال سوي وين، بالوفاء بجميع الالتزامات التي قدمتها الحكومة السابقة، لا سيما التمسك بالالتزام الكامل بتوفير فرص النجاح لتنفيذ خارطة الطريق ذات النقاط السبع من أجل المصالحة الوطنية والانتقال نحو الديمقراطية، بما فيها المؤتمر الوطني، وهي الخارطة التي أعلنها رئيس الوزراء السابق الجنرال خين نيونت في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣. وأكدت الحكومة من جديد أن خارطة الطريق لم يضعها فرد واحد وإنما صاغها مجلس الدولة للسلم والتنمية، وأن هذا المجلس سيواصل بالتالي تنفيذ هذه الخارطة التي تشكل برنامجه السياسي شيئاً فشيئاً دون تغيير، "حتى تنشأ دولة ديمقراطية تنعم بالسلم والتنمية ويعمّها النظام".

١٠- وفي جلسة الإحاطة الإعلامية المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (نُشرت وقائعها في كتيب صدر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، قدم أمين مجلس الدولة للسلم والتنمية ورئيس لجنة تنظيم المؤتمر الوطني، الفريق تاين ساين، معلومات مفصلة عن الاجتماع المشترك المعقود في ذلك اليوم بين لجنة تنظيم المؤتمر الوطني ولجنة العمل واللجنة الإدارية. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن مندوبين من ثماني مجموعات كانوا قد قدموا، خلال دورة المؤتمر الوطني الأولى، اقتراحات بشأن ١١ فصلاً تتعلق بـ "تحديد السلطة التشريعية"، وقام فريق رؤساء اللجان بجمعها لأغراض وضع المبادئ الأساسية في صيغة مفصلة. وأضاف قائلا إنه قد أمكن التوصل إلى اتفاق بذلك الشأن يتمشى والأهداف الرئيسية الستة المتصلة بعقد المؤتمر الوطني.

١١- وأوضح الفريق تاين ساين، في جلسة الإحاطة الإعلامية ذاتها، تفاصيل منهاج العمل الخاص بدورة المؤتمر الوطني المقبلة. وصرح قائلا إن الورقة الموحدة بشأن "تحديد السلطة التشريعية" ستعاد قراءتها ويُفصّل شرحها للمندوبين، بغية الحصول على موافقتهم بخصوص تقديم الورقة إلى لجنة تنظيم المؤتمر الوطني. وبعد أن تقر هذه الهيئة الورقة، سيجري وضع المبادئ الأساسية المفصلة. وعلاوة على ذلك، ستُشرح للمندوبين ملاحظات لجنة العمل المعنية بالمؤتمر الوطني بخصوص تحديد السلطتين التنفيذية والقضائية؛ وستُنظم نقاشات جماعية؛ وسينظر رؤساء المجموعات في ورقات مقترحات المندوبين؛ وستُجمّع الموافقات والملاحظات والمقترحات؛ وستُعاد صياغة الورقات التي تحتوي على آراء المندوبين وستُقدم إلى لجنة العمل، التي ستنظر فيها قبل تقديمها إلى الجلسة العامة. وجرى التشديد على أن أعمال المؤتمر الوطني المقبل ستسير على هذا المنوال المحدد.

١٢- وجاء في المذكرة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والمتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، التي قدمتها البعثة الدائمة لميانمار لدى الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أن مداولات الدورة الأولى للمؤتمر الوطني المستأنف قد ركزت على مسألة تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والأقاليم. وذُكر أن الولايات والأقاليم ستنشئ هيئات تنفيذية وتشريعية خاصة بها في "الهيكل الجديد المقرر". وقيل إن طبيعة المسألة المعقدة والحساسة هي التي جعلت النقاشات "تطول وتحتد أحياناً". واعتبرت السلطات أن دورة المؤتمر الوطني الأولى كانت موفقة، واتضحت خلالها "رغبة مشتركة بين المندوبين في ضمان نجاح خارطة الطريق"، وبررت نتائجُها "اعتبار خارطة الطريق نهجا عمليا لتيسير الانتقال إلى الديمقراطية".

١٣- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقدت لجنة تنظيم المؤتمر الوطني ولجنة العمل المعنية بتنظيم المؤتمر الوطني واللجنة الإدارية المعنية بتنظيم المؤتمر الوطني اجتماع تنسيق آخر. وأكد الفريق تاين ساين التزام الحكومة بالعمل تدريجياً من أجل "نشأة دولة ديمقراطية تنعم بالسلم والتنمية ويعمّها النظام"، وفقا لخارطة الطريق. وقال أيضاً إن المؤتمر الوطني سيستأنف أعماله في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥.

باء - مشاركة القوميات العرقية في المؤتمر الوطني

١٤- يرى المقرر الخاص أن المؤتمر الوطني قد يمثل خطوة هامة صوب المصالحة الوطنية والانتقال السياسي في ميانمار، بما أنه قد أمّن مشاركة طائفة واسعة من القوميات العرقية، بما في ذلك جماعات وقف إطلاق النار التي ظهرت في كنف البيئة السياسية الجديدة الناشئة عن اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة. وتفيد المذكرة التي أرسلتها الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن ٦٣٣ مندوباً، من أصل ١ ٠٨٨ مندوباً في المؤتمر الوطني المستأنف، ينتمون إلى مجموعات عرقية وطنية شتى، في حين مثل نحو ١٠٠ مندوب جماعات وقف إطلاق النار التي أدرجت ضمن فئة "الضيوف الذين وجهت إليهم دعوات خاصة".

١٥- وتفيد المذكرة المشار إليها سلفا أن ٣٤ من جماعات وقف إطلاق النار كانت ممثلة في المؤتمر الوطني. وقد شملت كل الجماعات الرئيسية المشاركة في وقف إطلاق النار وعددها ١٧ جماعة، والتي دعي كل منها إلى إيفاد خمسة مندوبين. وأما بقية الجماعات فكانت غالباً فصائل صغيرة منشقة عن تنظيمات أكبر حجماً شاركت أو لم

تشارك في وقف إطلاق النار على مدى العقد المنصرم. ولا يملك المقرر الخاص معلومات عن عدد المندوبين الذين دعيت كل من هذه الفصائل إلى إيفادهم.

١٦- ويُذكر أن مختلف جماعات وقف إطلاق النار قدمت ١١ ورقة إلى المؤتمر الوطني، لكن الورقتين الرئيسيتين كانتا اقتراحات مشتركة قدمها ائتلاف من ثلاثة أحزاب وائتلاف أكبر ضم ١٣ حزباً، وشمل مقترحات شتى تتعلق بتقاسم السلطة بين أقاليم هذه الجماعات والحكومة المركزية. ولا يملك المقرر الخاص تفاصيل عن هذه المقترحات ولا عن نتائج النقاشات التي دارت في المؤتمر بهذا الشأن، ولا نطاق الاتفاق الذي يذكر أن الأطراف قد توصلت إليه. وتفيد معلومات من مصادر غير رسمية أن خلافاً قد نشأ أثناء المؤتمر الوطني، بخصوص الأفكار ذات النزعة الفدرالية التي اقترحتها الأطراف العرقية المشاركة في وقف إطلاق النار والأفكار ذات النزعة الوحدوية التي اقترحها أنصار الحكومة. وتفيد المصادر ذاتها أنه، قبل أن ينفض المؤتمر الوطني في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان لا بد من التوصل إلى حل وسط يسمح بالتوفيق بين صيغ التقارير الختامية لكل جماعات المؤتمر الوطني على اختلاف فئاتها و"المبادئ الأساسية المفصلة" البالغ عددها ١٠٤ مبادئ والمنقولة عن المؤتمر الوطني السابق الممتد من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦. وبناء عليه، سيتبين عندما يستأنف المؤتمر أعماله في عام ٢٠٠٥، كيف سيجري التوفيق بين مصالح كل من هذه الجماعات بما يخدم مصالح شعب ميانمار برمته.

١٧- ومن المسائل الهامة الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار في سياق الوضع الراهن تأثيرُ التغيرات التي حدثت مؤخراً في قمة القيادة العسكرية على جماعات وقف إطلاق النار. ومن المعلوم أن رئيس الوزراء السابق شارك بدور مباشر في العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار، التي سُمح بموجبها للأطراف العرقية بالاحتفاظ بأسلحتها وأقاليمها ومزاولة نشاط اقتصادي إلى حين اعتماد دستور جديد. ولعل ساعة الحسم قد اقتربت. غير أن جميع المؤشرات تبين أن ترتيبات وقف إطلاق النار ستستمر في ظل الحكومة الجديدة. وتبث القيادة الجديدة رسائل تبعث على الاطمئنان، إذ تكرر أن السياسة المتعلقة بالجماعات المسلحة التي "عادت إلى حيز الشرعية" لن تتغير، بصرف النظر عن تغيير رئيس الوزراء مؤخرا. وفي الوقت نفسه، دُعيت هذه الجماعات إلى العمل من أجل التنمية الوطنية في ظل القانون وإلى المشاركة في الجهود الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق السياسية التي وضعتها الحكومة في سبيل إرساء الديمقراطية.

١٨- وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من الجماعات المسلحة والفصائل المنشقة التي تتكون من أقليات عرقية وتتفاوت في القوة، لم يبرم اتفاقات سلام مع الحكومة ولا يشارك في عملية المؤتمر الوطني. وتتمركز معظم هذه الجماعات على الحدود مع تايلند أو مع بنغلاديش والهند. وأغلبها جماعات صغيرة لكن بعضها مهمّ من حيث تاريخه وحجمه، كاتحاد كارين الوطني وحزب كاريني التقدمي الوطني وجيش ولاية شان (الجنوبي). وينبغي إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع هذه الجماعات لتمكينها من الانضمام إلى المؤتمر الوطني. غير أن إمكانية عقد محادثات سلام في المستقبل غير مضمونة. وتفيد مصادر أن المحاولة الأخيرة من أجل مباشرة المحادثات المقرر عقدها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بين مجلس الدولة للسلم والتنمية والاتحاد الوطني الكاريني لم تحقق سوى بعض المحادثات غير الرسمية في يانغون، وقد توقفت قبل الأوان بسبب تغيير رئيس الوزراء.

جيم - مشاركة الأحزاب السياسية في المؤتمر الوطني

١٩- وكان مندوبو الأحزاب السياسية في المؤتمر المستأنف، كما في المؤتمر الوطني السابق (١٩٩٣-١٩٩٦)، فئة من فئات المشاركين الثماني. ولم يحضر المؤتمر المعقود مؤخراً إلا سبعة من الأحزاب السياسية العشرة التي شاركت في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٠ ثم في المؤتمر الوطني في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، والتي ظلت "مسجلة بصفة قانونية" في عام ٢٠٠١ (E/CN.4/2002/45، الفقرتان ٢٥ و٢٦). وشملت هذه الأحزاب ستة أحزاب سياسية للقوميات العرقية، ألا وهي حزب كوكانغ للديمقراطية والوحدة، ورابطة كايين الاتحادية، ومنظمة با - أو الوطنية الاتحادية، ومنظمة مرو أو خامي للتضامن الوطني، وحزب لاهو للتنمية الوطنية وحزب والتنمية الوطنية. أما الحزبان العرقيان الشرعيان المتبقيان، فقد دعيت منهما رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية ولم تحضر، كما تغيب حزب كوكانغ الديمقراطي لولاية شان. وكان حزب الوحدة الوطنية الحزب الشرعي غير العرقي الوحيد المشارك في المؤتمر، وإن كانت هناك معلومات تشير إلى حضور ١١ ممثلاً "مستقلاً" من الأطراف المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٠.

٢٠- ورفضت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بأغلبية المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠، وهي الأخرى حزب شرعي غير عرقي، أن تنضم إلى المؤتمر الوطني المستأنف بسبب رفض مجلس الدولة للسلم والتنمية السماح لها بإعادة فتح مكاتبها وإخلاء سبيل أمينتها العامة داو آونغ سان سو كي ونائب رئيسها يو تين أو، الخاضعين للإقامة الجبرية الفعلية. وجاء في المذكرة السالفة الذكر التي أرسلتها الحكومة في ٢٩ تشرين/أكتوبر ٢٠٠٤ أن "مصداقية المؤتمر الوطني لم تكن أبدا محل تشكيك داخل الدولة إلا من قبل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والحزب التابع لها أي رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية. ورفض الحزبان دعوة منظمي المؤتمر الموجهة إليهما شخصيا للمشاركة في هذه العملية المهمة. وقد فشل الحزبان في صرف الرأي العام عن دعم المؤتمر الوطني".

٢١- ويبدو أن الأحزاب السياسية المشطوبة من قائمة الأحزاب والتي شاركت في انتخابات عام ١٩٩٠، بما فيها الأحزاب التي فازت بمقاعد، لم يُدع أي منها إلى المشاركة في المؤتمر الوطني. وأيّدت الأحزاب الأعضاء في منظمة جامعة غير رسمية تُعرف بتحالف القوميات المتحدة (E/CN.4/2003/41، الفقرة ١٤) قرار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مقاطعة المؤتمر.

ثالثاً - التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان

ألف - ممارسة الحقوق والحريات الأساسية

٢٢- بدأت كل عمليات الانتقال السياسي في العالم بإزالة القيود المفروضة على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع. وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أثناء الفترة التي يغطيها التقرير أن الوضع في ما يتعلق بممارسة هذه الحقوق والحريات الأساسية في ميانمار لم يتغير كثيرا. وينبغي تخفيف القيود التي ما زالت تعوق التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية هذه لتهيئة بيئة ملائمة لعملية المؤتمر الوطني.

٢٣- وأحيط المقرر الخاص علما بعدد من الحالات المستجدة المتعلقة باعتقال أشخاص ومحاكمتهم والحكم عليهم بالسجن بسبب نشاط سياسي سلمي وممارسة الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية. ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اعتُقل سجين سياسي سابق يدعى أو أون تان ويبلغ من العمر ٥٨ عاما لتظاهره بمفرده أمام مبنى الأمم المتحدة في يانغون، رافعا لافتة تدعو إلى إنشاء برلمان حر ونزيه وإلى تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ألقي القبض على تيت واي باوك سا، رئيس فرع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في بلدة سانشاونغ، بتهمة مساعدة أو أون تان. وحكمت المحكمة العليا الشرقية في يانغون عليهما بالسجن مدة سنتين بتهمة "الشروع في فعل يقصد به أو يُحتمل أن يتسبب في بث الرعب أو الجزع في الجمهور أو أي فرقة من الجمهور، وعلى نحو قد يدفع أي شخص إلى ارتكاب جرم في حق الدولة أو الإخلال بالهدوء العام".

٢٤- ومن الحالات التي أبلِغ عنها مؤخراً قيام السلطات المحلية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ باعتقال ثلاثة منسقين في فرع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في بلدة دانوبيو بمقاطعة إراوادي، وهم أو هان ساين، وأو وين ماونغ، وأو تان هتوت. ويواجه هؤلاء عقوبة السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات في حال اتهامهم وإدانتهم. ولكن لا يُعرف الآن ما إذا كانت التغيرات التي طرأت على القيادة في ميانمار مؤخراً ستفضي إلى المزيد من التسامح إزاء التعبير السلمي عن الآراء والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وستشكل هذه الحالات الجديدة، في هذا الصدد، اختبارا هاما.

٢٥- وبالرغم من بقاء مكاتب الأحزاب السياسية المنادية بالديمقراطية مغلقة في كامل مناطق البلد، تواصل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية القيام ببعض الأنشطة في مقرها في يانغون، الذي أذن لها بإعادة فتحه في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويُشار إلى أنه قد أعيد تنظيم فرع الرابطة في يانغون وهو إجراء قد تكرره، حسب مقتضى الحال، الوحدات المحلية الأخرى التابعة للحزب. وأتيحت لأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وزعماء الحزب المحليين في المقاطعات والولايات فرصة اللقاء في يانغون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لمناقشة أنشطتهم في ضوء آخر التطورات التي حدثت في مجلس الدولة للسلم والتنمية. ويُزعم أن الاجتماع قد عُقد بموافقة داو آونغ سان سو كي. والجدير بالذكر أن هناك بعض الشواهد التي توحي بتخفيف السلطات المحلية ضغطها على أعضاء الفروع المحلية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، نتيجة للتغييرات التي طرأت مؤخراً على القيادة العسكرية العليا.

باء - السجناء السياسيون

٢٦- يساور المقرر الخاص قلق لأن عدد الأشخاص المحتجزين بسبب ممارسة حقهم الأساسي في حرية التعبير والرأي والمعلومات والدين وتكوين الجمعيات والمشاركة في الاجتماعات لم يتغير على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، إذ كان عدد السجناء السياسيين وقت كتابة هذا التقرير يناهز ٣٠٠ ١ سجين. ويُقدر أن من بينهم أكثر من ٥٠ امرأة. وتكتسي حالة الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية داو آونغ سان سو كي خطورة خاصة، نظراً لبقائها بحكم الواقع تحت الإقامة الجبرية منذ اعتقالها في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغت

مدة تقييد حريتها تسع سنوات، إذا ما أخذت في الحسبان مدتا بقائها تحت الإقامة الجبرية من ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ ومن ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٢٧- ورحب المقرر الخاص، في بيانه الصحفي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالإفراج عن نحو ٣٠ سجيناً سياسياً في سياق إعلان الحكومة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن "إنهاء" سجن ٩٣٧ ٣ سجيناً. وأُشير إلى أن هذا الإجراء اتُخذ بسبب "المخالفات" التي يمكن أن يكون موظفو مكتب الاستخبارات الوطني قد ارتكبوها.

٢٨- وكان من بين المفرج عنهم أعضاء البرلمان أو كياو سان، وأو أوهن ماونغ، وأو توي بو، البالغون من العمر على التوالي ٧٢ و٧٧ و٦٥ عاماً. وأفرج أيضا عن عدد من الطلاب، بمن فيهم مين كو ناينغ، المعروف باسم باو أو تون، الذي اعتقل بسبب دوره القيادي في تنظيم مظاهرات طلابية سلمية في إطار احتجاجات عام ١٩٨٨ على الحكم العسكري، عندما تزعّم اتحاد عموم بورما للرابطات الطلابية. وقضى مين كو نايبغ فترات طويلة في الحبس الانفرادي، وفي موعد الإفراج عنه، ظل محتجزا بعد انقضاء مدة سجنه بموجب قانون احتجاز إداري يسمح بسجن الأفراد بمقتضى أمر تنفيذي دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. وكان من بين الطلبة أيضا آونغ ميو تينت، وكو تشيت كو، ومين زاو تاين، وكو موي كياو، ونيان لا، وني بي وين، وساي سيتو. كما أطلق سراح سياسيين ومناضلين من أجل الديمقراطية من قطاعات أخرى شملت محامين ورهبان ومدرسين وأطباء، وهم آشين أو بينيا زاوتا، وأو آونغ زين، وكون ساينغ، وأو تاي مينت، وكين ماونغ تشو، وكون ساي المعروف باسم ميو تون، وكواي وين سوي، وموي زاو تون، وكو ميا تاونغ، ومينت سوي، وأو ميو مينت، وميو سوي، وما أوهن مار، والدكتور سوي تان ماونغ، وتيت ناينغ، وما تين ما ري أو ما تين ما ني، وكو يار كواي، ويين مين أوو، وزاو زاو لين. وفي معظم الحالات التي توافرت بشأنها معلومات، يظهر أن الأشخاص المعنيين كانوا مؤهلين لإطلاق سراح مشروط، بما أن معظمهم قد قضى ما لا يقل عن ست سنوات من عقوبة سجن مدتها سبع سنوات.

٢٩- ويرحب المقرر الخاص أيضا بإطلاق سراح ١٠ سجناء سياسيين آخرين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وكانوا من بين السجناء الإضافيين الآخرين البالغ عددهم ٣١١ ٥ سجيناً الذين كانت السلطات قد أعلنت الإفراج عنهم في اليوم السابق. وقد أفرج عنهم للأسباب ذاتها التي كانت وراء الإفراج عن المجموعة الأولى المكونة من ٩٣٧ ٣ سجيناً. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أفادت صحيفة *نيو لايت أوف ميانمار* الحكومية أنه قد أفرج عن جميع السجناء البالغ عددهم ٢٤٨ ٩ سجيناً من مختلف سجون البلد. وفي انتظار تقديم السلطات تفاصيل عن الأشخاص المفرج عنهم، يأمل المقرر الخاص أن تشمل عمليات الإفراج واسعة النطاق هذه أعدادا كبيرة من السجناء السياسيين. وفي هذا الصدد، يطلب المقرر الخاص من الحكومة موافاته بقائمة كاملة لجميع السجناء المفرج عنهم، مع تحديد أسباب إدانتهم والإفراج عنهم.

٣٠- ويساور المقرر الخاص قلق إزاء الأنباء المتعلقة باعتقال رهبان ومترهبنين مبتدئين بسبب مشاركتهم الفعلية أو المزعومة في التعبير السلمي عن رفضهم أو معارضتهم للنظام العسكري. وبالرغم من صعوبة تأكيد عدد الرهبان المحتجزين في سجون ميانمار بوجه الدقة، تشير تقديرات مجموعات مدافعة عن حقوق الإنسان إلى أن قرابة ٣٠٠ راهب ومترهب مبتدئ، من بينهم بعض الراهبات، ظلوا محتجزين في بداية عام ٢٠٠٤، ومنهم ما لا يقل عن

١٠٠ راهب كانوا قد اعتقلوا منذ عام ٢٠٠٣. وجُرِّم معظمهم بموجب المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ، بينما جُرم بموجب المادة ٢٩٥ (الجرائم المتصلة بالدين) من قانون العقوبات. وتشمل الحالات الجديدة ٢٦ راهباً، من بينهم ٢٥ مترهبناً مبتدئاً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و١٩ عاماً، ألقي عليهم القبض في دير ماهار غانداريون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وحُكم عليهم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بالسجن مدة ١٨ سنة في سجن إنساين في يانغون لأنهم رفضوا تقبّل صدقات من الجيش.

٣١- ولا يزال المقرر الخاص قلقا بشأن إبقاء السجناء السياسيين في الحجز الإداري بعد انقضاء مدة سجنهم. ويوجد أيضاً سجناء مسنون وضعفاء ومرضى، ما فتئ المقرر الخاص يتلقى بشأنهم معلومات تفيد بنقص العلاج الطبي، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى وفاة السجناء. ومن أحدث الأمثلة على ذلك حالة زاو ميو تيت (أ) زاو زاو الذي حُكم عليه في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٣ بالسجن المؤبد في سجن انساين بزعم شروعه في اغتيال قيادات حكومية وتأليب الناس على الدولة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، توفي السجين وهو في الثامنة والعشرين من عمره جراء التهاب كبدي أميبي. وكان مصاباً بداء السل وبالالتهاب الكبدي الأميبي في أثناء وجوده في السجن، وأحيل إلى مستشفى السجن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. لكن وضعه استمر في التدهور رغم نقله لتلقي العلاج في المستشفى العام في يانغون. ويُذكر أن عدد السجناء السياسيين الذين ماتوا في سجون البلد قد وصل، بعد هذه الحالة، إلى ٩٣ شخصا.

٣٢- ويحيط المقرر الخاص علما بأن الحكومة تواصل التعاون على نحو وثيق مع اللجنة الدولية للهلال الأحمر في ما يتصل بظروف معاملة المحتجزين بمن فيهم السجناء السياسيون.

جيم - إقامة العدل

٣٣- ظلت إقامة العدل، على نحو ما يرد وصفه في تقارير المقرر الخاص السابقة، تبعث على القلق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. لكن، منذ التغييرات التي طرأت على القيادة مؤخرا، ظهرت بوادر تغيير قليلة في هذا المضمار.

٣٤- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ألغي قانون عام ١٩٨٣ المتعلق بمكتب الاستخبارات الوطني. وفُسِّر هذا الإجراء بأن القانون لم يعد في مصلحة الشعب في وقت يسير فيه البلد صوب بناء أمة عصرية ومتقدمة ومتمسكة بالنظام. وتم بالتالي حل هياكل مكتب الاستخبارات الوطني، التي كانت تشمل مكتب التحقيقات الخاصة والفرع الخاص المكلف بالأمور السياسية والاقتصادية والجنائية. ويشير المراقبون إلى أن مكتب التحقيقات الخاصة والفرع الخاص ما زالا يعملان تحت إمرة وزارة الداخلية رغم إغلاق مكتب الاستخبارات الوطني، بينما تشكل الاستخبارات العسكرية جزءا من خدمات الدفاع، حتى وإن كانت سلطاتها الخاصة قد قُيدت.

٣٥- ويرى المقرر الخاص، على نحو ما ورد في تقارير سابقة، أن عمليات الإفراج عن السجناء على نطاق واسع بسبب "المخالفات" التي ارتكبها موظفو مكتب الاستخبارات الوطني يمكن أن تشكل خطوة أولى صوب معالجة مسائل حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. ولا يهمّ إن كانت عمليات الإفراج هذه تشمل أعدادا كبيرة من سجناء القانون العام: فإطلاق سراح أي شخص احتجز ظلما أو أدين بلا وجه حق أمر يستوجب التنويه.

وبعـد انقضـاء شهور عديدة دون الإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء، ستساهم هذه المبادرة التي قامت بها حكومة ميانمار، إذا شملت أعدادا لا يستهان بها من السجناء السياسيين، في عملية الانتقال السياسي، وستساعد بلا شك في تهيئة بيئة أنسب لاستئناف المؤتمر الوطني، وستفتح مجال الإصلاح في مجال إقامة العدل.

٣٦- وستزداد معالجة أي "مخالفات" في النظام مصداقية إذا كانت شفافة ونزيهة ولا تستثني أحداً من الخضوع لسلطة القانون. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا معالجة أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ على النحو المناسب، وينبغي تسليم المسؤولين عنها إلى العدالة.

دال - حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية

٣٧- لا يـزال المقـرر الخاص يشعر بقلق بالغ بسبب استمرار ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية، لا سيما تلك المتأثرة بعمليات مكافحة العصيان وبوجود وحدات كبيرة من القوات المسلحة في مـناطق وقف إطلاق النار غير المشمولة بأنشطة مكافحة العصيان. ويُذكر أن المدنيين في هذه المناطق قد شهدوا انـتهاكات واسعة النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحرمان من موارد الرزق عن طـريق مصـادرة الأراضي والمحاصيل، وهدم البيوت، والإجحاف الضريبي، والابتزاز. وتبين الأنباء المستمرة عن استخدام الألغام الأرضية، والعمل القسري، والعنف الجنسي، أن حقوق الإنسان الأساسية معرضة للخطر في هذه المناطق. ويأسف المقرر الخاص كل الأسف لعدم تمكنه من التحقق مباشرة من هذه الادعاءات، بما أن الحكومة لم تسـمح له بزيارة البلد خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، لكنه يأمل أن يتمكن من التحقيق فيها عند السماح له بالعودة إلى البلد.

٣٨- ويشعر المقرر الخاص بالقلق بصفة خاصة إزاء الوضع السائد في منطقة عرقية، هي ولاية راخين الشمالية الغربـية. وعلى مدى الفترة التي يغطيها التقرير، تواصل هدم المساجد، وظلت حرية تنقل الأقلية المسلمة الناطقة بالبنغالية جد مقيدة، وبقيت الأغلبية العظمى من المنتمين إليها بلا جنسية بالفعل.

٣٩- وتفـيد التقارير الحديثة عن الوضع في ولاية راخين أن حل هياكل الاستخبارات العسكرية الذي حدث مؤخرا أعقبه تسريح جزء كبير من قوات نازاكا الحدودية، التي تشمل الجيش والاستخبارات العسكرية والشرطة وسـلطات الهجرة والجمارك، والاستعاضة عنه بوحدات من أقسام أخرى من القوات المسلحة لميانمار. ويُزعم أن قوات نازاكا تتحمل مسؤولية كبيرة في الاعتداءات التي استهدفت حقوق الإنسان، لا سيما في مجالات الضرائب والابتزاز والعمل القسري. وتفيد بعض التقارير أن أولى نتائج حل قوات نازاكا والاستخبارات العسكرية تمثلت في انخفاض الضرائب ورسوم الزواج ورسوم تصاريح السفر وفي تراجع الابتزاز والفساد. ويرحب المقرر الخاص، مع الحذر، بهذه التطورات وسيمضي في متابعة الوضع عن كثب.

٤٠- وساهمت الصراعات والاعتداءات على حقوق الإنسان وقلة الحماية على مدى السنين في التشرد الداخلي لأعداد كبيرة من الناس وفرارهم إلى البلدان المجاورة. وتفيد دراسات ميدانية أجرتها عام ٢٠٠٤ مجموعات تُعنى بحقوق الإنسان وتقديم المساعدة أن عدد المشردين داخليا في المناطق الحدودية الشرقية في ميانمار، أي في مقاطعة

تانينتاري وولايات مون وكايين وكايا وولاية شان الجنوبية ومقاطعة باغو الشرقية، قد بلغ حسب آخر تقدير نحو ٠٠٠ ٥٢٦ شخص، يُعتقد أن معظمهم يمكثون في مستوطنات داخل مناطق وقف إطلاق النار، بينما توجد البقية في مواقـــع إعادة التوطين الخاضعة لسلطة الحكومة أو في مخابئ في مناطق القتال. ويُقدر أن فئة الفتيات والنساء تفـــوق بقليل نصف عدد الأشخاص المشردين داخليا. ويعكس التقدير الأخير انخفاضا كبيرا مقارنة بتقدير عام ٢٠٠٢ الـــذي بلـــغ ٠٠٠ ٦٣٣ مشرد، وقد يُعزى هذا الانخفاض إلى عدد من العوامل، منها العودة أو إعادة الـــتوطين بصـــفة دائمـــة، والهجرة القسرية إلى المجتمعات الحضرية والريفية، والهجرة عير الحدود. غير أن عدد الأشـــخاص الذين يُزعم أهم قد شُردوا منذ نهاية عام ٢٠٠٢ يبقى مرتفعا، إذ يُقدر بحوالي ٠٠٠ ١٥٧ شخص، رغم حدوث انخفاض ملحوظ منذ منتصف التسعينات في حجم السكان المتأثرين بإعادة التوطين القسرية.

٤١- وتوحـــي هذه النسبة المرتفعة من المشردين المدنيين باستمرار ممارسات التحرش والاعتداء التي تستهدف ســـكان هـــذه المناطق، بما في ذلك مناطق وقف إطلاق النار، لا سيما مواقع إعادة التوطين. ويعاني الأشخاص المشـــردون داخلياً من الضعف في كل جانب من جوانب حياتهم، لا سيما في ما يتصل بالرعاية الصحية والتعليم والوصول إلى الغذاء والماء الصالح للشرب. وتُقدر معدلات الوفيات وسوء التغذية في صفوف الأطفال المشردين داخلـــيا بضـــعف المعدل الأساسي الوطني. ويُعزى ضعفهم، من جهة، إلى نقص الحماية الاجتماعية، ومن جهة أخرى، إلى نقص الحماية الإنسانية وحماية حقوق الإنسان من جراء الصراع وسيادة أنماط تعسف محددة. وتشمل أنماط التعسف هذه، بحسب انتشارها، العمل القسري (٥٧ في المائة) والابتزاز عن طريق الإجحاف الضريبي (٥٢ في المائة) والقيود المفروضة على السفر (٢٣ في المائة) وإتلاف الغذاء (١٧ في المائة) والاعتقال التعسفي (١٤ في المائة) والطرد (١٢ في المائة).

٤٢- وتلقى المقرر الخاص معلومات عن أعمال عنف جنسي يدعى ارتكابها ضد نساء الأقليات العرقية، بما في ذلك الكارين. وتلقى المقرر الخاص، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، معلومات تتعلق باستعدادات تقوم بها حكومة ميانمار من أجل إرسال أفرقة تحقيق إلى جميع المناطق والمواقع المتصلة بالتحقيق في كل حالة من الحالات الـــتي يدعى وقوعها أو المهمة بالنسبة إلى هذا التحقيق. ونظراً لخطورة هذه الادعاءات، اقترح المقرر الخاص، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن يضطلع بتحقيق مستقل في هذه الادعاءات في مـــناطق البلد التي شهدت الأحداث. وبينت الحكومة في مذكرتها المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أن الادعاءات "الواردة في ملفات مكلفة تروجها منظمات غير حكومة مدعمة بتمويل ضخم ولها صلات بجماعات إرهابية مسلحة ومنظمات للمغتربين". وادعت الحكومة علاوة على ذلك أن هذه المزاعم "جزء من برنامج معاد للحكومة وتمثل في الواقع دعاية حرب تُشن بنوايا خبيثة لتشويه سمعة القوات المسلحة لميانمار وإضعاف الثقة بها، وبث الشقاق والريبة فيما بين المجموعات العرقية الوطنية". وفي وقت كتابة التقرير، لم يكن لدى المقرر الخاص أي معلومات أخرى بشأن التحقيق في الادعاءات المذكورة. ويجدر التذكير بأن المقرر الخاص قدم الاقتراح نفسه إلى سلطات ميانمار بخصوص ادعاءات العنف الجنسي المرتكب ضد نساء الشان، لكن السلطات لم تستجب له. ومع ذلك، يشير المقرر الخاص إلى أن سلطات ميانمار ما زالت تسمح بوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحرية إلى مناطق الأقليات العرقية المتأثرة بالصراعات المسلحة الداخلية الجارية على الحدود التايلندية.

هاء - الجنود الأطفال

٤٣- بالرغم من استحالة معرفة مدى استخدام الجنود الأطفال في ميانمار، يستمر الإبلاغ من مصادر موثوقة عن تجنيد القصّر واستخدامهم من قبل القوات المسلحة لميانمار وطائفة من جماعات المعارضة المسلحة. وبالرغم من أن معظم المعلومات المتوافرة يغلب عليها طابع الرواية فإن عدداً من الحالات قد ثبتت صحته بعدة وسائل من بينها الشكاوى المباشرة المقدمة إلى المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية، ومتابعة أفراد الأسر والأصدقاء لتجنيد القصّر تجنيداً قسرياً، والتقارير الموثوق بها عن محاكمة جنود دون السن القانونية بتهمة الفرار من الجيش، والتقارير الإعلامية التي تعرض صور جنود يبدو أنهم دون السن القانونية.

٤٤- وفي عام ٢٠٠٤، دعت الحكومة ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لزيارة مركزين كبيرين للتجنيد العسكري في يانغون وماندلاي، بهدف تزويده بمعلومات عن عملية التجنيد. وانضم منسق الأمم المتحدة المقيم إلى ممثل اليونيسيف في زيارته إلى مركز تجنيد ماندلاي، وقُدمت خلال الزيارة معلومات عن عدد من العمليات المتصلة بالتجنيد.

٤٥- وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة المعنية بمكافحة تجنيد الأطفال، التي أنشأها مكتب رئيس لجنة مجلس الدولة للسلم والتنمية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (A/59/311، الفقرة ٣٤)، خطة عمل لتنفيذ أهداف تلك اللجنة. وتشير خطة العمل، التي لا تحدد تفاصيل الإجراءات الواجب اتخاذها، إلى أمور من بينها التدابير التالية: تشديد الرقابة على عملية التجنيد لضمان عدم التحاق أي فرد دون الثامنة عشرة بالقوات المسلحة؛ وإعفاء المتدربين أو الجنود الذين يتضح أنهم دون سن الثامنة عشرة من الخدمة العسكرية وإعادتهم إلى آبائهم أو أولياء أمورهم؛ وتوفير التدريب المهني وغيره من الخيارات التعليمية والدعم المعيشي خصوصا لليتامى والأطفال الضعفاء والذين لا ولي لهم؛ وتحسين نظام تسجيل الولادات؛ ونشر المعلومات الموجهة إلى مراكز التجنيد وعامة الجمهور بشأن تجنيد الأشخاص دون سن الثامنة عشرة. ومنذ اعتماد خطة العمل، لم تتوفر معلومات عما إذا كانت فرقة العمل المكلفة بتنفيذها، والتي تشمل وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، قد اتخذت خطوات لوضع خطة عملية مفصلة أو لمتابعة تنفيذ الخطة القائمة. إلا أن بعض أعضاء الحكومة الجدد أشاروا إلى اهتمام الحكومة والتزامها المستمرين بالعمل في هذا المجال بالتعاون مع اليونيسيف.

رابعاً - التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من أعضاء مجتمع مانحي المساعدة

٤٦- توحي النتيجة الأولية للدراسة الاستقصائية المتعلقة بفقر الأسر المعيشية التي أجراها فريق الأمم المتحدة القطري في إطار بحث نواحي الضعف في ميانمار بأن ما يزيد عن نصف السكان قد أجبروا على اعتماد استراتيجيات تكيف تتسبب في إفقارهم بسرعة. وإقرارا بهذه الحقيقة وبأن خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تشمل سوى ٣ في المائة من السكان، يعتزم البرنامج توسيع نطاق عملياته من ٢٤ بلدة إلى ٤٠ بلدة فضلاً عن إقامة وجود للبرنامج في مناطق وقف إطلاق النار. ويرحب المقرر الخاص بهذا التطور ويأمل أن تتعاون الحكومة

مع هذه المبادرة الهامة. ويخدم التعاون في مجال تقديم المعونة إلى الفئات المستضعفة، لا سيما في المناطق التي كانت مسرحا للقتال، مصالح المجتمع الدولي وقوات أمن ميانمار على حد سواء. إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم إلا عن طريق السلم والرخاء في نهاية الأمر. ويتمنى المقرر الخاص ألا يتسبب تغيير المحاورين الحكوميين وقدوم مجموعة جديدة من العناصر الفاعلة المسؤولة عن عمليات الأمم المتحدة في إعاقة أو تأخير تقديم المساعدة إلى المناطق التي تحتاج إلى تدخل عاجل لتنفيذ البرامج. كما يأمل التوصل بأسرع ما يمكن إلى حل الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الآن مختلف الشركاء في مجال المساعدة من جراء التغييرات التي حدثت مؤخرا.

٤٧- وأحاط المقرر الخاص علماً بإدخال مقرر لتدريس حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية بميانمار (A/59/311، الفقرة ٣٣). ويدرك المقرر الخاص أن هذا المقرر وُضع بالاستناد إلى الوثائق التي أتاحتها مجموعة من المصادر الدولية، بما في ذلك بعض الوثائق التقنية الصادرة عن اليونيسيف.

٤٨- واستمرت مشاركة اليونيسيف في العديد من المجالات المتعلقة بحماية الأطفال من العنف والإساءة والاستغلال في ميانمار (A/59/311، الفقرة ٤٠). وباشرت اليونيسيف، بوجه التحديد، برامج مساعدة في ولايات كايين وكايا ومون الواقعة على الحدود مع تايلند، وشملت مجالات الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي والماء والإصحاح، وفقا لاتفاقها مع الحكومة؛ كما تزداد الأنشطة المتعلقة بحماية الطفل في عدد من هذه المناطق. وقدمت اليونيسيف أيضا خدمات التدريب والتوعية فيما يتعلق بحقوق الطفل وحماية الطفل إلى نحو ٤٠٠ ٢ من أعضاء اللجنة الحكومية لحقوق الطفل وقادة المجتمعات المحلية في سبع ولايات و١٢ إقليماً و٤٦ بلدة في جميع أنحاء البلد، ووفرت التدريب المتعلق ببناء القدرات في مجال الرعاية النفسية الاجتماعية ودعم مقدمي الرعاية العاملين مع اليتامى والأطفال الضعفاء المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، تقوم اليونيسيف بدراسات يُنتظر الانتهاء منها في القريب العاجل بشأن حالة الأطفال في عدة مناطق تسكنها أقليات عرقية.

٤٩- ويندرج إقرار يوم لحماية الطفل احتفالاً بالذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل في إطار الجهود المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ووزارات الحكومة من أجل التوعية بحقوق الطفل في جميع أنحاء البلد. و في عام ٢٠٠٤، بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للاتفاقية، التي تزامنت أيضاً مع الاحتفال بيوم حماية الطفل في ميانمار، انضمت حكومة ميانمار للمرة الأولى إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الاحتفال بذلك اليوم.

٥٠- وجرى، في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بمبادرة من المحكمة العليا وإدارة الرعاية الاجتماعية واليونيسيف، تشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات يُعنى بقضاء الأحداث، ويمثل طائفة واسعة من الجهات. ويشمل الفريق العامل أعضاء من المحكمة العليا ومكتبِ النائب العام وإدارة الشرطة والسجون وإدارةِ الرعاية الاجتماعية واللجنة الوطنية لحقوق الطفل؛ وتضطلع اليونيسيف بدور الأمانة. ونُظّمت حلقة عمل وطنية هامة بخصوص قضاء الأحداث في ميانمار في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، برعاية مشتركة بين المحكمة العليا واليونيسيف، وبالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات، وأجريت دراسة بشأن نظام قضاء الأحداث والحالة في ميانمار، كأساس لما سيتخذ في المستقبل من إجراءات منسقة. وعقد الفريق العامل اجتماعات منتظمة بهدف متابعة تنفيذ توصيات محددة فيما يتعلق بتعزيز نظام قضاء الأحداث في ميانمار. واستناداً إلى نتائج العمل المنجز حتى الساعة، تشمل المجالات الرئيسية للتدخلات المقررة فيما

يتصل بقضاء الأحداث تدعيمَ إطار السياسة العامة والإطار القانوني المتعلقين بقضاء الأحداث وحماية الطفل؛ وتحسين الرصد وجمع البيانات؛ والاستثمار في بناء القدرات لتمكين المسؤولين عن العدالة وإنفاذ القانون من تدعيم عملهم في مجال قضاء الأحداث وحقوق الطفل؛ واعتماد تدابير محددة من أجل توفير الحماية للأطفال الجانحين.

٥١- ووضعت الحكومة خطة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص في ميانمار، بالاعتماد على نهج شامل لأربعة عناصر لمعالجة المشكلة، وهي المكافحة، والملاحقة القضائية والحماية والإعادة إلى الوطن، والعودة وإعادة الإدماج. وتشارك الحكومة أيضا في المبادرة الوزارية المنسقة لبلدان نهر الميكونغ فيما يتعلق بالاتجار، وقد اعتمدت خطة عمل دون إقليمية في هذا الصدد. وتحدد الخطة مجالات العمل الإقليمي التالية: السياسات والتعاون؛ والأطر القانونية؛ وإنفاذ القانون والعدالة؛ والحماية والتعافي وإعادة الإدماج؛ والتدابير الوقائية؛ والرصد؛ والتقييم. وقامت وزارة الداخلية نيابة عن الحكومة، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة نهر الميكونغ الكبرى، بغية توفير الإطار المناسب لتوثيق التعاون مع البلدان المجاورة بشأن هذه المسألة. ويقوم المشروع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى جانب اليونيسيف وشركاء آخرين من الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية بتقديم الدعم إلى الحكومة من أجل تنفيذ ومتابعة خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية.

٥٢- ويرحب المقرر الخاص باستمرار تعاون الحكومة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وخاصة بموافقة الحكومة على توسيع نطاق تدريب المسؤولين الحكوميين في مجال قانون حقوق الإنسان ليشمل الشرطة والمجتمع الأكاديمي (A/59/311، الفقرتان ٣٨ و٣٩).

خامساً - الملاحظات الختامية والتوصيات

٥٣- يرى المقرر الخاص أن تصريحات وأعمال القيادة الحالية في ميانمار لا توحي بأي توجه سياسي جديد في ما يتصل بعملية المؤتمر الوطني. وسيواصل المقرر الخاص متابعة العملية عن كثب وسينتظر استئنافها قبل أن يقيّم تأثير التغييرات القيادية التي حدثت مؤخرا على مستقبل خارطة الطريق. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي أيضا حث ميانمار على اتخاذ خطوات إيجابية في سبيل تحقيق المصالحة وإرساء الديمقراطية على الصعيد الوطني، بمشاركة جميع الأطراف المعنية مشاركة كاملة وهامة. وسيكون من المجحف رفض الاعتراف بالتقدم المحرز بدعوى أن التغييرات لا تفي بتصور يتعجل النتائج. والمقرر الخاص، إذ يلاحظ التقدم البطيء لميانمار على درب إقامة دولة ديمقراطية تكفل بصورة كاملة التمتع بحقوق الإنسان، يأمل أن يتواصل هذا التقدم على نحو مطرد لا رجعة فيه.

٥٤- ويمكن للمؤتمر الوطني أن يعزز التقدم السياسي صوب إرساء الديمقراطية المقرر في خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة. وبالرغم من اعتراف المقرر الخاص بالجهود المبذولة والإنجازات المحققة حتى الآن، فإنه يؤكد أن من اللازم تحقيق المزيد من أجل بلوغ أهداف خارطة الطريق.

٥٥- وكان المقرر الخاص قد أعرب، في تقاريره السابقة، عن قلقه إزاء أعمال المؤتمر الوطني المستأنف وتعددية أطرافه والمشاركين فيه (E/CN.4/2004/33، الفقرات من ٢٧ إلى ٣٦ وA/59/31 ، الفقرات من ٧ إلى ١٦)، وهو

يعتقد أنه لا يزال هناك مجال للقيام ببعض التعديلات التي من شأنها أن تجعل من دورته التالية محفلاً فعلياً لتحقيق المصالحة الوطنية والانتقال السياسي بمشاركة ممثلين رئيسيين من جميع المنظمات الشرعية. ويعتقد المقرر الخاص أن إيجاد حل دائم للعملية السياسية الجارية في البلد يقتضي أن تبذل جميع العناصر الفاعلة جهوداً مقنعة تضمن انضمام الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب إلى عملية المؤتمر الوطني. ويعتقد المقرر الخاص أيضا أنه ينبغي عدم تأخير عملية إرساء الديمقراطية الجارية حاليا في ميانمار، ذلك أنه لا سبيل لتحقيق التفاهم والاستقرار والتقدم إلا بإقرار نظام حكم ديمقراطي بالفعل، تُراعى في ظله اهتمامات مختلف الفئات.

٥٦- ونظراً لبقاء عدد كبير من المعتقلين السياسيين في السجن، وقضاء الكثيرين منهم عقوبات طويلة الأمد، يرحب المقرر الخاص بإفراج الحكومة مؤخراً عن بعض هؤلاء السجناء، لكنه يؤكد مجدداً على أنه لا مجال لتحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون إلا بالإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين. وبين المقرر الخاص في تقاريره السابقة أنه سيكون من الصعب جدا بل من المستحيل مباشرة عملية تغيير دون الإفراج عن السجناء السياسيين، والكف عن احتجاز أشخاص لم يرتكبوا من ذنب سوى التعبير عن آرائهم أو إخضاعهم لمحاكمات بإجراءات موجزة دون أن تتوفر لهم المساعدة القانونية أو أبسط عناصر المحاكمة وفق الأصول القانونية.

٥٧- ويود المقرر الخاص أيضاً أن يؤكد من جديد أن رد الحرية للأحزاب السياسية والأطراف المشاركة في وقف إطلاق النار كي تعمل وتقوم بأنشطة سياسية سلمية شرطٌ آخر من شروط إرساء عملية جدية للمصالحة الوطنية والانتقال السياسي. إذ لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ من بيئة مقيدة يحكمها طرف واحد.

٥٨- ويجب على الحكومة، إذا كانت تحدوها رغبة صادقة في نصرة السلم والتنمية والعدل في مناطق الأقليات العرقية المتأثرة بالصراع المسلح، أن تنظر بجدية في الانتهاكات المرتكبة في حق مدنيين يعيشون في هذه المناطق. ويعتقد المقرر الخاص أن في مصلحة الحكومة أن تضع آليات فعالة لمساءلة أفراد الجيش بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى أنهم ارتكبوها بغية ضمان حماية السكان المدنيين. ويجب التحقيق في الادعاءات وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات ومحاكمتهم وإدانتهم. ولذلك، من المهم أن يكون هناك اتساق في معالجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان: إذ يجب ألا تكون هناك مجموعة من المعايير أو الشروط تخص الأطراف الحكومية ومجموعة أخرى تخص الجماعات المسلحة. وطالب المقرر الخاص في تقاريره على الدوام بأن تُحمّل الأطراف الحكومية والجماعات المسلحة المسؤولية على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا أن تُعالَج مسألة الإفلات من العقاب معالجة مناسبة فيما يتصل بأحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ التي وقعت في ديبايين، وأن يُسلّم المسؤولون عنها إلى العدالة.

٥٩- ويبقى المقرر الخاص مقتنعا بوجود حاجة ملحة إلى إعادة إقرار محور اهتمام مشترك بين فعاليات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتنسيق جميع المبادرات السياسية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن اللازم أكثر من أي وقت مضى أن تركز جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، على استمرار الحوار والتفاوض مع حكومة ميانمار. ورغم التغيرات التي حدثت مؤخرا في حكومة ميانمار، يرى المقرر الخاص أن على جميع العناصر الفاعلة أن تواصل أيضاً العمل معا على معالجة مسائل غير سياسية و/أو اجتماعية من قبيل تلك المثارة في برامج المساعدة التي يمولها الصندوق العالمي، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٠- وثمة حاجة ملحة في ميانمار إلى الشروع في عملية مشاورات منظمة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بالسياسات. وسيتسنى تطبيع الحياة السياسية بسرعة أكبر إذا اتخذت تدابير أكثر جرأة بمساعدة المجتمع الدولي والمنظمات متعددة الأطراف. وفي ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثمة دواع للقلق يمكن للحكومات وعلماء الاقتصاد والأحزاب السياسية وفعاليات أخرى معالجتها، بمساعدة ومشورة الأمم المتحدة والوكالات الدولية والدول المجاورة على نحو يسهل اندماج ميانمار في الهياكل المالية والاقتصادية الدولية.

٦١- ويشدد المقرر الخاص على أن اكتمال الانتقال السياسي لن يعقبه زوال جهاز الدولة وموظفيها بين عشية وضحاها. وعلى غرار ما حدث في كثير من عمليات الانتقال الديمقراطي في القرن العشرين، حتى في أعقاب الحكم العسكري المباشر، سيبقى العديد من موظفي الدولة ومسؤوليها من ذوي الخبرة في إدارة شؤون البلد، ومن بينهم قضاة ونواب عامون وقادة في الجيش، في مناصبهم حفاظا على الاستقرار. وفي بلدان أخرى من جنوب شرقي آسيا، أدت العمليات الانتقالية تدريجيا إلى إدخال تحسينات على الديمقراطية القائمة على المشاركة، والانتخابات، ومعايير العمل، وحقوق الإنسان. ويعتقد المقرر الخاص أن من العبث أن ينتظر المجتمع الدولي انتهاء الانتقال السياسي كي يتعاون على إنجاز مبادرات تهدف إلى الرقي بمعيشة الضعفاء في ميانمار وأن يظل الشعب تحت رحمة اكتمال عملية إرساء الديمقراطية.

٦٢- ويمكن النظر في الوقت نفسه في العديد من الإصلاحات التي يعزز بعضها بعضا، بغية حث الإصلاح السياسي، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية؛ وخصخصة المؤسسات العامة وزيادة فعاليتها؛ وتدابير مكافحة الفساد؛ ومعالجة مشكلة الاقتصاد الخفي؛ وإصلاح قطاع التعليم؛ والنهوض بالرعاية الصحية، بما في ذلك مسألة الوصول إلى تلك الرعاية؛ وتسريح قدماء المحاربين وإعادة إدماجهم في وظائف منتجة داخل المجتمع؛ وحماية البيئة؛ وتوفير شبكات الأمان لمن يُحتمل أن تتجاوزهم عملية الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، بمن فيهم الفقراء والنساء والشباب والمسنون والأقليات العرقية والمعوقون.

٦٣- وينبغي أيضا إيلاء الأولوية إلى التصديق على الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان به، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والبروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل والمتعلقان باشتراك الأطفال في التراعات المسلحة وببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٦٤- ويتطلع المقرر الخاص إلى مواصلة تعاونه مع ميانمار ويأمل أن توافق الحكومة الجديدة على استئناف زياراته إلى البلد.

\- - - - -